

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المنظمة الكاثوليكية للاختيار الحر، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

التحديات والإنجازات في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالنساء والفتيات:
منظور كاثوليكي

معلومات أساسية

تعمل المنظمة الكاثوليكية للاختيار الحر على تشكيل الأخلاقيات الجنسية والإنجابية، والدفع بها قدماً، وتقوم هذه الأخلاقيات على العدالة وتمثل الالتزام برفاه المرأة واحترامها، وتؤكد قدرة الرجال والنساء على اتخاذ القرارات الأخلاقية التي تؤثر على حياتهم. وتعمل المنظمة من خلال أنشطة الحوار والتثقيف والدعوة مع الشبكات الكاثوليكية المؤيدة للاختيار الحر في أفريقيا، والأمريكتين، وآسيا، وأوروبا، ومع صناعات السياسات والدعاة، الذين يشاطروننا أهدافنا، في جميع أرجاء العالم.

مقدمة

إن التنمية الاقتصادية والبشرية للنساء والفتيات هي من كبرى شواغل الكاثوليكين في كل مكان. وتدرك المنظمة أن النساء والفتيات لا يزلن يعانين من الفقر بشكل غير متناسب، ويفتقدن فرص الحصول على التعليم، والفرص الأخرى، فضلاً عن كونهن، بخلاف ذلك، مهمشات بنسب أعلى من تلك التي نجدها عند الرجال. وتحضنا تقاليدنا الدينية على أن نمارس خيارات تفضيلية تجاه الفقراء، وأن نحترم كرامة الجميع.

والكاثوليكون هم في طليعة الدعاة لحقوق النساء والفتيات، مع الحرص في الوقت نفسه على تقديم المساعدة والدعم والخدمات ذات الطبيعة العاجلة لهن. ولكننا نبدي أسفنا لقيام الهيكلية الهرمية لكنيستنا بوضع بروتوكولات في المؤسسات التي يديرها الكاثوليك تحول دون التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية. وتستند هذه البروتوكولات إلى أكثر التفسيرات تشدداً فيما يخص التعاليم الكاثوليكية بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس، والمسائل الجنسية والإنجابية، وهي تفسيرات تتسم بأنها ذات طبيعة أكثر محافظة بشكل كبير مما يتبناه معظم الكاثوليكين.

ولقد اتخذ ممثلو الهيكلية الهرمية الكاثوليكية مرارا من الأمم المتحدة منبرا لعرقله التقدم المحرز في مجال السياسات الإنمائية التي تؤثر بشكل مباشر على المرأة والفتاة. وهذا النهج العدائي للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية يتجاهل الدعم الهائل من الكاثوليكين وغير الكاثوليكين على حد سواء لهذه المعايير الدولية التي اعتمدها 179 دولة في المؤتمر الدولي

للسكان والتنمية، والذي أكدت عليه الغالبية العظمى للدول الأعضاء. وقد عمل ممثلو الهرمية الكاثوليكية على عرقلة أوجه التقدم المحرز في مجال الصحة والحقوق الإنجابية، وهي جهود تتناقض بشكل صارخ مع السياسات التي يتبناها المجتمع الدولي، والمعتقدات التي يؤمن بها الغالبية من الكاثوليك من أصل ١ بليون كاثوليكي في العالم.

الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية – تحسين صحة الأمهات

على المستوى العالمي، تقع مسؤولية العديد من النتائج السيئة في مجال صحة الأمهات إلى عدم الحصول على الطرق والمعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن تلبية الاحتياجات غير المستجاب لها فيما يتعلق بتنظيم الأسرة يمكن أن يحد من عدد الوفيات النفاسية بمقدار الثلث تقريبا. ووفقا لبيانات صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن حوالي ٢٠٠ مليون امرأة على الأقل في جميع أنحاء العالم يرغبن في استخدام وسائل تنظيم الأسرة، ولكنهن لا يتمكن من ذلك بسبب عدم الحصول على المعلومات والخدمات الضرورية.

وتحرم النساء اللاتي يتوجهن إلى مراكز صحية تديرها أو تمولها الهيكلية الهرمية للمؤسسة الكاثوليكية من الحصول على طائفة واسعة من الخيارات الحديثة لتنظيم الأسرة. ووفقا لتقديرات المجلس البابوي لتقديم المساعدة الرعوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية، تدير المؤسسات الكاثوليكية ٢٦ في المائة من مرافق الرعاية الصحية في العالم، أو حوالي ١١٧ ٠٠٠ مرفق للرعاية الصحية و ١٨ ٠٠٠ صيدلية. وبالتالي تواجه نساء عديدات عوائق تقف في وجه حصولهن على العديد من وسائل تنظيم الأسرة التي يحتجن إليها. وفضلا عن ذلك، فإن النساء اللاتي يصبحن حوامل نتيجة للاعتداء الجنسي عليهن، لا يتمكن، بسبب التعليمات الصادرة عن المؤسسة الهرمية الكاثوليكية، من إنهاء حملهن بشكل مأمون في مؤسسة كاثوليكية، بل ويجرم أيضا في أغلب الأحيان من استخدام وسائل منع الحمل للحالات الطارئة.

وقد حالت النسبة العالية لحالات الإجهاض غير المأمون دون تحقيق الغاية ٥ ألف من الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية التي تنص على الحد من الوفيات النفاسية بمقدار الثلاثة أرباع. وبحسب تقديرات معهد غوت ماتشر، فإن نسبة ١٣ في المائة من الوفيات النفاسية على مستوى العالم تعود إلى حالات الإجهاض غير المأمون. والغالبية العظمى من هذه الوفيات يمكن تجنبها، كما تشهد دلائل المؤشرات المنخفضة للوفيات النفاسية بسبب الإجهاض غير المأمون في البلدان المتقدمة النمو؛ والغالبية العظمى من النساء اللاتي يمتن بسبب هذه المضاعفات في البلدان النامية هن من الفقيرات.

والموقف الحالي الذي تتبناه المؤسسة الهرمية الكاثوليكية ينص على مناهضة الإجهاد في جميع المراحل، ولأي سبب من الأسباب، حتى ولو كان ذلك ضرورياً لإنقاذ حياة المرأة. وقد عاقت جهود حشد التأييد التي تبذلها المؤسسة الهرمية الكاثوليكية في نطاق الأمم المتحدة المساعي التي تبذل لتحسين فرص الحصول على خدمات الإجهاد المأمون، والتي كانت ستفضي بالتالي إلى الحد من معدلات الوفيات النفاسية، لا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وأخيراً فإن ممارسة المؤسسة الهرمية الكاثوليكية المتمثلة في إرضاء ضمير مقدمي الخدمات الصحية على حساب احتياجات المرضى تحرم العديد من النساء والفتيات من الحصول على خدمات تنظيم الأسرة. ويسمح للمسؤولين الطبيين الذين لا يوافقون على منح خدمات معينة بعدم تقديم هذه الخدمات، حتى في حالات الأزمات الطارئة. وتحدث هذه الممارسات في مرافق الرعاية الصحية الكاثوليكية، وفي مرافق الرعاية الصحية العامة. وخلافاً لآراء العدد الصغير نسبياً من الأشخاص الذين يشكلون المؤسسة الهرمية لكنيستنا، فإن هناك أعداداً أكبر بكثير من الكاثوليك الذين لا يقرون إرضاء ضمائر مقدمي الرعاية الصحية على حساب احتياجات المرضى. وهذا الإرضاء يناقض التعاليم الكاثوليكية فيما يتعلق باحترام الضمير الفردي والتعاطف مع الآخرين. وفضلاً عن ذلك، فإن مقدمي الرعاية الذين يرغبون في تقديم هذه الخدمات المحظورة من طرف الفاتيكان لا يستطيعون العمل بما تلميه عليهم ضمائرهم بسبب هذه السياسات.

الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى

وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن حوالي نصف الأشخاص البالغ عددهم ٤٠ مليون المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية هم من النساء، وعلى المستوى العالمي، تتعرض النساء للإصابة بنسب أعلى من تلك التي يتعرض لها الرجال. وتشكل نسبة النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ٥٧ في المائة من إجمالي المصابين في أفريقيا جنوب الصحراء، والشابات هن الأكثر عرضة لخطر الإصابة.

وتشكل المنظمات ذات الانتماء الكاثوليكي النسبة المئوية الأعلى بين صفوف مقدمي الرعاية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، كما أن ربع خدمات الرعاية المقدمة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تتولاها على المستوى العالمي منظمات ومرافق كاثوليكية. وتعرض السياسة الرسمية للمؤسسة الهرمية الكاثوليكية، التي ترفض القبول باستخدام الرفالات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، النساء والفتيات لمزيد من مخاطر الإصابة. وقد دأب المسؤولون الكاثوليك على نشر معلومات مضللة بشأن سلامة

وفعالية الرفالات، ويحظر على مقدمي الرعاية الصحية الكاثوليك توزيع الرفالات، أو التشجيع على استخدامها.

وخلافا لموقف المؤسسة الهرمية الكاثوليكية، فإن الكاثوليك في جميع أرجاء العالم يؤيدون استخدام الرفالات لمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعندما أجرى استطلاع رأي لما مجموعه ٤٦٥ ٤ كاثوليكيا في غانا وأيرلندا والمكسيك والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية بإشراف شركة البحوث المستقلة، بلدن روسونيلو وستيوارت في عام ٢٠٠٧، أجاب ما نسبته ٦٠ في المائة أو أكثر من الأشخاص في كل بلد على حدة بـ "نعم" عندما سئلوا ما إذا كانوا يعتقدون أنه يتعين على المستشفيات والعيادات الكاثوليكية التي تمولها الحكومة إدخال استعمال الرفالات في برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وفضلا عن ذلك، فإن غالبية الكاثوليك الذين استطلعت آراؤهم في جميع البلدان أبدوا موافقتهم على أن "استخدام الرفالات هو خيار مؤيد للحياة لأنه يساعد على إنقاذ الحياة من خلال منع انتشار مرض الإيدز"، ويشمل ذلك ما نسبته ٩٠ في المائة من الذين استطلعت آراؤهم في المكسيك و ٨٠ في المائة من الذين استطلعت آراؤهم في أيرلندا.

ولقد أعرب قداسة البابا بندكيت السادس عشر عن عدم اتفاهه مع تبني موقف تقييدي بشكل كامل بشأن استعمال الرفالات. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عندما وجه إليه سؤال حول ما إذا كان استخدام الرفالات يمكن أن يكون مقبولا، ورد اقتباس في صحيفة التلغراف (المملكة المتحدة) بأن إجابة البابا بندكيت كانت "في حالات معينة، عندما يكون الغرض هو الحد من خطر الإصابة، فإن ذلك من شأنه أن يكون الخطوة الأولى في الطريق نحو حياة جنسية أخرى أكثر إنسانية". ومما يؤسف له أن العديد من الأشخاص، لا سيما النساء والفتيات، ما زلن بانتظار الإفادة من الحصول بشكل أكبر على الرفالات لحماية أنفسهن من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لأن موقف المؤسسة الهرمية الكاثوليكية، على صعيد الممارسة العملية تجاه استخدام الرفالات لم يتغير. ونتيجة لذلك، فإن النساء والفتيات اللاتي يعتمدن على المؤسسات الكاثوليكية لتلقي الرعاية الصحية يحرمن من فرص الحصول على الرفالات، والمعلومات المتعلقة بها وباستخدامها، في الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، باستثناء الحالات التي يقرر فيها مقدمو الرعاية الصحية تجاهل القواعد.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن عدد ١،٦ مليون شخص قد توفوا لأسباب تتعلق بمرض الإيدز، في عام ٢٠١٢، وأن ٢،٣ مليون شخص قد تعرضوا لإصابات جديدة، فإن استمرار المؤسسة الهرمية الكاثوليكية في فرض الحظر على استخدام الرفالات أمر يرفضه

الضمير. وتستلم المجموعات الكاثوليكية التي تحظر استخدام الرفالات مئات الملايين من الدولارات واليورو سنويا، وغيرها من الأموال العامة، لتقديم الخدمات، وغالبا ما يكون ذلك في المناطق التي لا يوجد فيها مقدمو خدمات صحية آخرون. وما من خيار أمام النساء والفتيات اللاتي يعشن في هذه المناطق إلا التخلي عن أحد أكثر الوسائل فعالية، والتي تعضدها الأدلة، لمنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويشكل رفض المؤسسة الهرمية الكاثوليكية الاعتراف بمزايا استخدام الرفالات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية عائقا خطيرا أمام تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية للنساء والفتيات.

خلاصة

إن الحصول على سبل الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية الشاملة مسألة حيوية لصحة النساء والفتيات وحقوقهن الإنسانية. وقد عملت الأمم المتحدة لعقود من أجل تحسين صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ومما يبعث على الأسف أن المعارضة المدفوعة بأسباب أيديولوجية التي تبديها المؤسسة الهرمية الكاثوليكية للممارسات الصحية العامة الجيدة قد وقفت حجر عثرة في وجه هذه الجهود. وتقع على عاتق الأمم المتحدة والدول الأعضاء مسؤولية سن وتنفيذ الأطر القانونية، وأطر السياسات، الملائمة بحيث يتسنى للنساء والفتيات الاستمتاع بكامل نطاق حقوقهن الإنسانية. وفي سياق استعراض تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، تهيئ المنظمة الكاثوليكية للاختيار الحر بجميع الأطراف في منظومة الأمم المتحدة إلى الاعتراف بالضرر الذي لحق بالنساء والفتيات جراء المقاومة التي تمارسها المؤسسة الهرمية الكاثوليكية للإعمال الكامل للحقوق الجنسية والإنجابية.

وإننا نناشد أيضا الأمم المتحدة أن ترفض أية ممارسات فرض نفوذ أخرى تقوم بها المؤسسة الهرمية الكاثوليكية والمنظمات المرتبطة بها، التي من شأنها أن تحد من فرص الحصول على هذه الخدمات ذات الأهمية الحاسمة والمنقذة للحياة.